

المصالح العسكرية الأمريكية في المغرب وانعكاساتها في الوطن العربي

منذ توقيع اتفاقيات يولييو ١٩٥١ بين الولايات المتحدة وفرنسا بشأن اقامة خمس قواعد عسكرية فوق التراب المغربي من أجل استخدام القاذفات الاستراتيجية "بي ٣٦" الى تنظيم المناورات العسكرية المغربية الأمريكية في غضون شهر مايو ١٩٨٤ وما تبعها ، والولايات المتحدة تعطي سياستها المغربية بالاستمرارية والتغلغل المتواصل . غير أنها لا تكتفي بتركيز موقعها العسكرية فقط ، بل تزاوج ذلك وتوابعه بالمصالح الاقتصادية والمالية والمساعدة التقنية والدعم والتنسيق السياسي والتدخل في دوائر صنع القرارات ، المحلية منها وذات الابعاد العربية .. وهذا ما يسbig على وجودها في المغرب صفة "الاشغال" اليومي ، بكل الامكانيات والوسائل التي تملّكتها ، والتدخل المدروس والخاص لاعتباراتها الاستراتيجية في افريقيا والوطن العربي بشكل خاص .

ان المغرب ، كمجال جيو استراتيجي تسعى الولايات المتحدة الى مراقبته والتحكم في مسار تطوره ، يتميز بكونه أقرب نقطة لاوروبا الغربية وبواحة لافريقيا السوداء ، كما أنه يتمتع بواجهتين بحريتين : البحر المتوسط كمنطقة استراتيجية حيوية ، والمحيط الاطلسي الذي هو الرابط الجغرافي للعالم العربي .. كما أن مضيق جبل طارق ، المدخل الغربي للبحر المتوسط ، يعتبر أحد الممرات البحرية الاكثر أهمية في العالم ومحطة مراقبة أساسية بالنسبة لللاسطول السادس . وسيلعب هذا الموقع الاستراتيجي النادر دورا هاما في تكثيف الوجود الأمريكي بال المغرب واعطائه طابعا بنويا منذ صعود ريان الى السلطة في يناير ١٩٨١ ، لدرجة أن الامر أصبح يتعلق بتحالف عسكري وسياسي شامل جاء ، كما سرى ، نتيجة التقاء حاجة النظام المغربي للدعم الخارجي من جهة مع متطلبات السياسة الأمريكية في المنطقة من جهة ثانية .

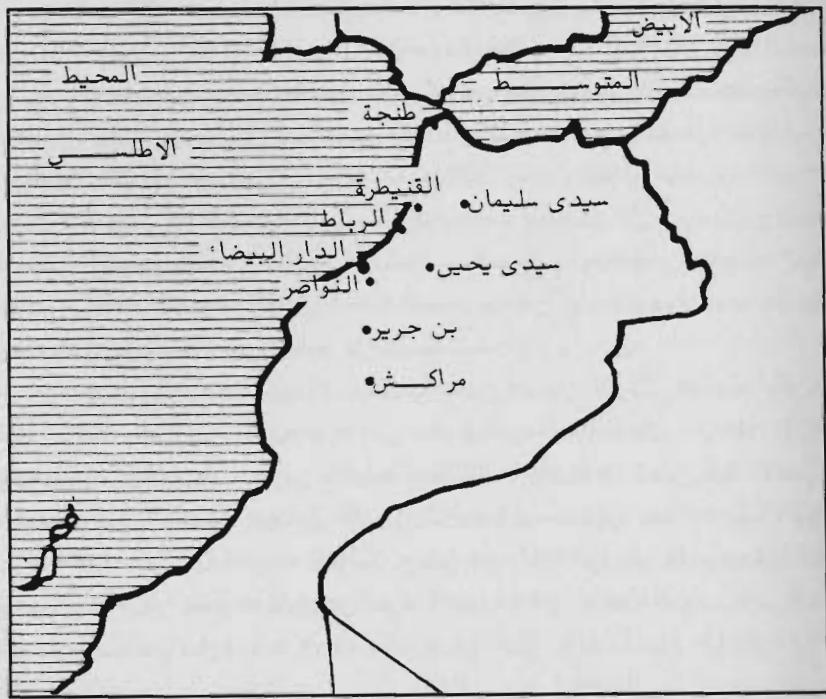
المغربية، لم يكن لهم من سعي بدورهم غير "الاستقلال في إطار الارتباط المتبادل مع فرنسا"، فسنفهم لماذا ظلت الولايات المتحدة غادة مفاوضات ايكس ليبيان وانتهاء عهد الحماية المباشرة عام ١٩٥٦ .٠٠ ظلت تحظى بسمعة حسنة عند نظام الرباط وعند جل أفراد النخبة السياسية لتلك المرحلة الذين كانوا يتوهون بخيال السياسة الأمريكية في المغرب العربي، حيث لم يتردد السيد بلافريج، الناطق الرسمي باسم حزب الاستقلال، في التصريح منذ شهر اكتوبر ١٩٥٢ ، بأن "القواعد الأمريكية في المغرب قد تصبح في خطر اذا ما رفضت الولايات المتحدة مساعدة المغرب على استقلاله" . فكيف تطور النشاط الأمريكي في المغرب منذ ذلك التاريخ؟ وما هي حصيلته طوال الثلاثين سنة الماضية كقوة عسكرية ونفوذ اقتصادي وتأثير سياسي، سواء على الصعيد الداخلي أو على صعيد موقع ودور النظام المغربي في الوطن العربي؟ وما هي، أخيراً، دلالات وأبعاد تكشف هذا الحضور الأمريكي منذ سنة ١٩٨١ ، بشكل خاص، واحتمالات تطوره؟

لا شك أن الولايات المتحدة قد استفادت من وضعية السنوات الأولى من الاستقلال السياسي لتركيز مواقعها في المغرب ، فقد كانت الادارة الأمريكية مهيبة سلفاً لملء الفراغ الذي قد يتركه انحسار محتمل للنفوذ الفرنسي في البلاد ولتعويض المساعدة الفرنسية، خوفاً من أن يتحول المغرب، تحت ضغط الصعوبات الاقتصادية، جهة البلدان الشرقية. وفي جميع الاحوال، لم يكن بإمكان واشنطن أن تترك المجال كله لفرنسا في هذه المنطقة من العالم، خاصة في ظرف تزايد الاهتمام الأمريكي بافريقيا عامه. وفي شهر غشت ١٩٥٨ ، وفي ظل ادارة ايزنهاور، تم انشاء قسم للشئون الافريقية ين تكون من ٦٠ خبيراً. كما أن ادارة كينيدي التي كانت تنتقد الفريق الجمهوري السابق على أساس أن سياسته الافريقية كانت غالباً ما تصنف في العواصم الاوروبية، قد أضاف خطوة أخرى في هذا الاتجاه، عبر تحويل القسم المذكور الى كتابة دولة فرعية أُسندت رئاستها آنذاك لمينين ويليانس.

ومباشرة بعد اعتراف الولايات المتحدة باستقلال المغرب، تم استبدال القنصل الأمريكي بطنجة بمكلف بالاعمال في الرباط، ثم جاء تعيين السفير كافينديش كانون، في شهر اكتوبر ١٩٥٦ . ومنذ ذلك التاريخ، لم تقطع الاتصالات على جميع المستويات، وتكونت لجان متعددة، وتم تبادل الزيارات، بدأ بزيارة محمد الخامس لواشنطن، في شهر نوفمبر ١٩٥٧ ، وزيارة الرئيس ايزنهاور الى الدار البيضاء، في شهر ديسمبر ١٩٥٩ ، ثم زيارة رئيس الدولة الحالي الى أمريكا ، من ٢٧ مارس الى ٢ أبريل ١٩٦٣ ، وهذه الزيارة الاخيرة كانت لها، كما سنرى، صلة بموضوع القواعد العسكرية الأمريكية في المغرب .٠٠٠ على أن البيت الابيض قد تجنب دوماً مراحمة

لكن أحجزة الاعلام الرسمية في المغرب لا تملك تبريراً لهذا التحالف غير تردید حدیث أسطوی حول "العلاقات التاريخية العرقية" التي تربط المغرب بأمريكا منذ العام ١٧٨٦ (اعتراف المغرب قبل جميع الدول باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية وتوقيع معاہدة صداقة منذ ذلك التاريخ، وتبادل الرسائل بين الملك محمد ابن عبد الله والرئيس جورج واشنطن خلال سنتي ١٧٨٨ و ١٧٨٩ .٠٠ ثم لقاء آنفاً، الدار البيضاء حالياً، بين الملك محمد الخامس وفرانكلين روزفلت سنة ١٩٣٤ (٠٠٠)، غير أنها تتناهى الحقائق التاريخية الأساسية، وأولها توقيع الولايات المتحدة على معاہدة الجزيرة الخضراء عام ١٩٠٦ ، وهي المعاہدة التي انطلق بموجبها التدخل الاستعماري الإسباني والفرنسي في المغرب وتفويت فرنسا بعض القواعد العسكرية للأمريكيين عام ١٩٥١ ، مقابل ٥٠٠ مليون دولار، عندما اكتشفت الادارة الأمريكية أهمية الموقع الاستراتيجي للمنطقة، خاصة بعد انزال القوات الأمريكية في الشواطئ المغربية، في نوفمبر ١٩٤٢ ، ابان الحرب العالمية الثانية. وقد حرصت ادارة واشنطن حتى منتصف الخمسينات على مراعاة جانب الحركات الوطنية في المغرب العربي، لكن طبعاً مع مواصلة العلاقات مع القوة الاستعمارية – فرنسا – والتضامن الفعال مع بلدان الحلف الاطلسي . ولذلك امتنعت دوماً عن اتخاذ موقف على صريح مع هذا الطرف أو ذاك . وقد صرخ المندوب الأمريكي ، م. هـ. بيرود أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتاريخ ٣١ غشت ١٩٥٣ : "إن مصالحتنا الأساسية لا يمكن صيانتها إلا عن طريق حل مقبول من فرنسا وبلدان شمال افريقيا معاً" . وهذا الموقف هو الذي سمح للولايات المتحدة بمواصلة علاقاتها المتينة مع فرنسا ، دون أن ترهن علاقاتها المستقبلية مع الطرف المغربي . ومن بين الواقع التي تفصح عن طبيعة الاغراض الأمريكية في المغرب أثناء تلك الفترة، أن القنصل العام للولايات المتحدة امتنع عن المشاركة في ممارسات تتویج السلطان ابن عرفة .٠٠ لكن بعد أسبوعين من ذلك، قام ضابطان أمريكيان من القواعد الأمريكية في المغرب بزيارة الملك الجديد . لقد كانت الادارة الأمريكية تسعى الى انتقال المغرب بسرعة الى وضعية الاستعمار الجديد قبل أن تتجذر المقاومة الوطنية وتنمّض عن استقلال سياسي فعلي قد يعصف مبكراً بمصالحها الاستراتيجية في المغرب العربي . وقد عبر السفير الأمريكي بباريس آنذاك ، السيد دوغلاس ديلون، عن هذا التوجه بوضوح حين أعلن : "أن الولايات المتحدة تؤيد تأييداً تاماً سعي فرنسا لایجاد حلول ليبيرالية تضمن استمرار حضورها في شمال افريقيا" . وإذا تذكرنا أن معظم القادة السياسيين للحركة الوطنية

حصلها على قواعد عسكرية فوق التراب الاسباني بمقتضى الاتفاقية الموقعة مع الجنرال فرانكو، في شهر نوفمبر ١٩٥٣ . وقد بلغت كلفة القواعد المشيدة ٨٠٠ مليون دولار آنذاك ، واستقر بها زهاء ٢٥ ٠٠٠ شخص من عسكريين وعائلاتهم .



ومنذ الاشهر الاولى من الاستقلال ، تبين أن الهم الاساسي للحكم بالمغرب لم يكن هو وضع وجود القواعد الامريكية موضع السؤال ، بل كان هو التوفيق بينها وبين طبيعة النظام ومحاولة الحصول ، مقابل الحفاظ عليها ، على مساعدات اقتصادية هامة . وهكذا تم توقيع اتفاقية للمساعدة الاقتصادية والتقنية في شهر ابريل ١٩٥٧ ، بينما لم تتمخض المفاوضات الاولى حول القواعد بين السفارة الامريكية ووزارة الخارجية المغربية (١٧ مايو ١٩٥٧ بالرباط) لم تتمخض عن شيء نظرا لغياب موقف مغربي مدقق بشأنها ، وهذا راجع الى تناقضات النظام ، وتناقضات حزب الاستقلال أيضا ، تلك التناقضات التي ستؤدي بعد فترة قصيرة الى تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، كاستمرار لحركة التحرير الشعبية المغربية . وبينما كانت الحكومة تسعى من خلال المفاوضات الى ايجاد " حل انتقالي " في اطار التصور المذكور ، فان المجلس الوطني الاستشاري برئاسة المرحوم المهدى بنبركة ، طرح

النفوذ الفرنسي في المغرب ، لا من حيث المساعدات العسكرية والاقتصادية ولا من حيث العلاقات السياسية العامة . ذلك أن ارتباط المغرب بفرنسا والسوق الاوروبية عامة يتوافق مع السياسة الامريكية التي ترمي أولا وقبل كل شيء الى الحفاظ على نوع معين من التوازن السياسي والاقتصادي ، في اطار " الامن الاستراتيجي " لمنطقة . ومن هنا ، كان ولا يزال مركز الثقل في هذه السياسة ، هو الوجود العسكري المباشر وربط النظام المغربي أكثر فأكثر بخطط و حاجيات الادارة الامريكية على الصعيد العسكري ، ليس في المغرب فقط ، بل في مجموع الوطن العربي .

١) القواعد العسكرية

يشكل المغرب في سياسة الپپتاغون أفضل منطقة أمنية متقدمة بالنسبة لاوروبا والشرق الاوسط . ولقد افترضت المصالح الاستراتيجية الامريكية في هذه المنطقة منذ البداية بمسألة القواعد العسكرية التي يرجع تاريخ انشائها كما ذكرنا الى اواخر سنة ١٩٥١ ، أي في خضم الحرب الباردة . وبعد انصراف الجيوش الامريكية من افريقيا الشمالية سنة ١٩٤٥ ، حافظت الولايات المتحدة على قاعدة جوية - بحرية بالقنيطرة (شمال الرباط) ، حيث كان الامريكيون قد استقروا منذ العام ١٩٤٢ وبمقتضى اتفاقية مع فرنسا ، أصبحت هذه القاعدة تحت السيادة الفرنسية ، لكن من الناحية النظرية فقط ، لأن القوات التي كانت موجودة بها ظلت قوات امريكية محضة . ومع بداية التدخل الامريكي في كوريا ، شرعت حكومة واشنطن في المفاوضات مع فرنسا قصد حيازة منشآت عسكرية اضافية بالمغرب . وقد انتهت تلك المفاوضات باتفاقيات يوليо ١٩٥١ التي حملت أمريكا بمقتضاهما على رخصة لبناء خمسة قواعد لاستخدام القاذفات الاستراتيجية " بي ٣٦ " . وقد نصت الاتفاقيات على عودة هذه القواعد الى فرنسا حال انتهاء " أخطار الوضع الدولي " ! . وتحدر الاشارة أيضا الى أن الولايات المتحدة حصلت ابتداء من نهاية الحرب العالمية على محطة ارسال لاذاعة " صوت أمريكا " بطنجة ، وهي محطة موجهة أساسا ضد البلدان الاشتراكية .

وهكذا تم الشروع بسرعة في بناء قواعد بنجرير (شمال مراكش) ، التواصر (قرب الدار البيضاء) ، سيدى سليمان (شمال الرباط) وجمعة سحيم وبنسليمان (جنوب الدار البيضاء) . وكانت الاشغال تتواصل ليل نهار ، وأنجزت بسرعة فائقة ثلاثة آلاف متر من مدرجات الطيران الضرورية لكل قاعدة ، وكذا باقي المنشآت المختلفة . وفي سنة ١٩٥٣ ، أتممت قواعد بنجرير وسيدى سليمان والتواصر . أما القواعد الأخرى ، فقد قررت واشنطن التخلص عنها ، في منتصف الاشغال ، على اثر

عقد اجتماع بطنجة بين السفراء الامريكيين في الغرب الافريقي وذلك بمشاركة قائد المنشئات العسكرية الامريكية في القنيطرة . لكن السلطات المغربية لم تكفل منتصف العام ١٩٦٤ عن التتصريح بأنه لم تبق قواعد أجنبية بالغرب وان جلاءها قد تم بالفعل منذ نهاية ١٩٦٣ ، ولم يثير المشكل من جديد الا في سنة ١٩٧٠ ، عندما كشف السيد دافيد نيوس ، كاتب الدولة المساعد في الشؤون الافريقية ، أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ عن وجود قواعد عسكرية في المغرب . ومع ذلك فإن الملفات المهمة من طرف نائب الرئيس ، آكتنيو ، الذي زار الرباط في بوليو ١٩٢١ ، قد أثارت لهذا الاخير أن يلح على توسيع جديد للوجود الامريكي في المغرب . ولا شك أن من أهم المنشآت العسكرية الامريكية في المغرب ، القاعدة الجوية والبحرية بالقنيطرة ، التي يبلغ اتساعها حوالي ١٠٠ كلم مربع ، وهي تحتوى على عدة مدرجات للطيران ومخازن ومستودعات للأسلحة والذخيرة والوقود ، وتوجد بها طائرات مقاتلة من طراز "اف - ٨٦" ، "اف - ١٠٤" و "اف - ١١١" وطائرات اعتراضية من نوع "اف - ١٠١" ومدافع "دى سي ١" ونشائط رادار وصواريخ مختلفة الانواع ، وعشرات الدبابات البرمائية وكثيارات أخرى من الاسلحة وقطع الغيار . كما أنها تتتوفر على محطة لاستقبال الاستخبارات وعلى أجهزة اليكترونية متقدمة ومختلفة الاستعمالات بدءاً باستعمال الراديوهات حتى تزوير الوراق الرسمية وتعليم اللغة العربية ، ومحطة لالتقط المعلومات من الأقمار الاصطناعية الخاصة بالتجسس . وقد كان جزء من القاعدة يستعمل في تدريب الجنود الامريكيين لمواصلة الحرب في فيتنام . وهناك اتصال دائم للقاعدة مع القاعدة الأخرى ومع الاسطول السادس . وقد كان يوجد في القنيطرة عام ١٩٧٠ ، ألفان من الجنود والضباط الامريكيين ، وقد استمرت الاشغال فيها من أجل توسيع طاقتها الايوائية لتشمل ٣٠٠ جندى وتخزين المعدات الحربية . كما يتم فيها اصلاح وتمويل وحدات الاسطول السادس والسلاح الجوى . ومن أجل التمويه عن هذه النشاطات ، هناك بعض العسكريين المغاربة في القاعدة ، لكنهم موضوعون خارج حدودها الجنوبية ، والدخول الى المنشآت الرئيسية ممنوع عليهم . وقد قدمت قاعدة القنيطرة خدمات جمة للنظام الصهيوني ، سألي على ذكرها فيما بعد .

وبالقرب من القنيطرة ، هناك قاعدة بوقنادل ، وهي تشتمل على محطة ردار عصرية ، خاصة بالارسال والاتصال والاستخبارات . وقد تم بناء ثكنات ومساكن لابواء العاملين بها . أما قاعدة سيدى يحيى ، بالقرب من القنيطرة أيضاً ، فهي مجهزة بممحطة قوية للرادار وبتجهيزات للمواصلات اللاسلكية مع البحرية الامريكية . وتوجد فيها بصفة دائمة ٥٠ طائرة من طراز "اف - ١٠٥" ، وكذا حاملات للمصاريح ومخازن

المشكلة بكل أبعادها في نهاية العام ١٩٥٧ ، مطالباً بالجلاء القواعد العسكرية وجلاء كل القوات الأجنبية عن التراب الوطني . وبذلك تغيرت شروط المفاوضات في بداية ١٩٥٨ ، وأصبح الرأى العام المغربي أكثر حساسية لتلك المشكلة . وخلال شهر يونيو ويوليو من تلك السنة رفض عمال الموانئ تفريغ الشحنات الموجهة للقواعد الامريكية ، كما جرى الحديث عن استعمال قاعدة التواصر للتدخل الامريكي في لبنان ، مما جعل المجلس الوطني الاستشاري يوافق على قرار يدين فيه "استعمال التراب الوطني كقاعدة عدوانية ضد الشعب المكافحة من أجل تحررها واستقلالها" . ويطالب باتخاذ الاجراءات اللازمة لانسحاب كل القوات الاجنبية من البلاد . وسيجعل كل من مجلس المقاومة والاتحاد المغربي للشغل والحزب الشيوعي المغربي ، وبالاخص الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والاتحاد الوطني لطلبة المغرب . من هذا الموضوع قضية وطنية لن يفوتها اثارتها والنضال من أجلها في كل مناسبة .

وقد استؤنفت المفاوضات بمناسبة تعيين السفير الامريكي الجديد بالرباط ، السيد يوست ، في يونيو ١٩٥٨ . وفي ٣٠ نوفمبر ١٩٥٩ ، على اثر لقاء الرئيس ايزنهاور برئيس الوزراء المغربي ، السيد عبد الله ابراهيم . أعلن هذا الاخير أن المفاوضات حول تحديد الجدول الزمني لانسحاب ستنتهي بعد ١٥ يوماً . وهكذا أمسكت الادارة الامريكية بهذه الفرصة . وعلى اثر زيارة ايزنهاور للمغرب في الشهر التالي ، صدر بيان مشترك يقول في فقرته الاخيرة ، أن "سحب القوات الامريكية من المغرب سوف يتم قبل نهاية ١٩٦٣ ، كما سيتم اجلاء قاعدة سيدى سليمان في ٣٠ ديسمبر ١٩٦٠" .

وسيكتشف فيما بعد ، أن "انسحاب القوات الامريكية" لا يعني الجلاء التام . ففي يناير ١٩٦٤ ، وهو تاريخ "التسليم" الرسمي للقواعد الى المغرب ، كان الشيء الوحيد الذي تغير هو لون العلم الذى يرفرف فوقها . فإذا كان قد تم فعلاً انسحاب جزء من القوات الامريكية المرابطة بالقواعد ، فإن هذه الاختير وكل المنشآت التابعة لها ، ظلت بين أيدي الامريكيين الذين واصلوا نشاطهم وأعمالهم في القاعدة الثلاث : القنيطرة ، سيدى يحيى وبوقنادل . وسيتبين أن هناك اتفاقاً سورياً يرجع تاريخه الى مارس ١٩٦٣ ، وهو تاريخ محادثات رئيس الدولة مع كينيدي بوشنطن ، ويتعلق بالحفاظ على القواعد وتحديد أشكال المساهمة الامريكية في تطويرها ، ولا سيما فيما يخص مركز الارسال والاتصالات بسيدي يحيى وقاعدة القنيطرة . كما تم توقيع اتفاقية أخرى في القنيطرة عام ١٩٦٦ ، يلتزم فيها النظام المغربي بوضع قاعدة التواصر تحت تصرف القوات الامريكية كلما احتاجت الى ذلك . وفي اواخر شهر فبراير ١٩٦٧ ،

٢) أدوار الوجود العسكري الامريكي في المغرب ضد الوطن العربي

يندرج النشاط الامريكي في المغرب ضمن الخطط الامنية البعيدة المدى للحلف الاطلسي الرامية الى مراقبة العديد من المواقع ذات الاهمية الاستراتيجية في البحر المتوسط ومداخل افريقيا الغربية والخليج العربي . وفي هذا الاطار ، تتعامل الولايات المتحدة مع النظام المغربي كحليف ثمين ، يرهن غير ما مرة على استعداده لتنفيذ الادوار السرية والعلنية التي تخدم مصالح الحلف الامريكي - الاسرائيلي في منطقة الشرق الاوسط وحتى خارجها ، بل واندماجه ضمن هذا الحلف عمليا . وقد أبرز أحد الناطقين باسم البتاغون هذا الموقف بقوله : " ان المغرب بلد يحظى بموقع استراتيجي اساسی ، لعب دائما دور الاعتدال والاستقرار ، وكان دوما مواليا للغرب في افريقيا وآسيا ، عندما كانت مصالح الولايات المتحدة مهددة بشكل جدي في تلك المنطقة " .

وقد تجلى هذا الدور أساسا في استعمال القواعد والتسهيلات العسكرية في المغرب لمساعدة إسرائيل:

– في أثناء حرب يونيو ١٩٦٧، تم السماح للبواخر الإسرائيلية بالتزود بالمواد الغذائية في الموانئ المغربية،

— وفي سبتمبر ١٩٧٠ ، وصلت الى قاعدة سيدى سليمان الطائرات الامريكية المحملة بالجنود التي وقفت الى جانب الاردن في النزاع بين الملك حسين والفلسطينيين ،

- وفي شهر أكتوبر من نفس السنة، نقلت طائرات عمودية من قاعدة القنيطرة نحو إسرائيل منشآت رadar وتجهيزات للبحرية والارسال ،

- وخلال نفس السنة أيضاً، استعملت قاعدة القنطرة لمساعدة إسرائيل عسكرياً، حيث شوهدت طائرات فانتوم، جاءت من فيتنام، واتجهت بعد اصلاحها نحو إسرائيل. وهذه الطائرات ستسقطها إسرائيل أشلاء حرب أكتوبر ١٩٧٣، ضد البلدان العربية،

– كما تلقت قاعدة القنيطرة وحدات من قيادة المظلعين من أجل القيام بتدريبات عسكرية وتعلم اللغة العربية في إطار التحضير للتدخل في لبنان عام ١٩٧٠ وقد جرى الحديث في نفس الفترة عن نقل وحدات مدربة ومنقولة جوا إلى إسرائيل.

وبصفة عامة، فقد استعمل المغرب كجسر عبر لتمويل إسرائيل بالأسلحة عن طريق باخترتي: "لاش ايطالي" و "لاش تركي" . وعندما هدد شلزيونجر، كاتب الدولة

كبيرة للتمويل. ويستقر هناك ٢٠٠٠ من جنود الفرقة الأمريكية، وقد بدأت أشغال توسيعها عام ١٩٧١، وفي نفس الفترة انتقلت إليها صاروخ باستطاعتها حمل رؤوس نووية.

وإذا راجعنا الوجه "القانوني" لهذا الشكل من الوجود العسكري، فاننا نجد أن محمل القواعد الأمريكية لا تعتبر جزءاً من التراب المغربي، وتحتفظ بالحرية التامة فيما يخص الشحنات التي تصل اليها عبر الجو أو البحر، بحيث يمكن للأمريكيين تصدير أو استيراد ما يشاون دون أي تدخل من الدولة المغربية. أما الضباط والجنود فيتمتعون بحقوق الصيانة الدبلوماسية ولا يخضعون في أي حال من الاحوال للقوانين المغربية، وذلك طبقاً لاتفاقية المبرمة بين الحكمين المغربي والأمريكي حول قانون تسخير القواعد.

في بداية العام ١٩٧٤، جرت اتصالات بين السلطات المغربية ومبعوث أمريكي، الاميرال تورنيل، لدراسة امكانيات اقامة قواعد عسكرية جديدة، منها على الخصوص قاعدة للاسطول الحربي في الحسيمة، وثانية للطائرات العمودية في سidi اييفني. وفي سنة ١٩٧٦، صرخ أحد خبراء كتابة الدولة الأمريكية في الدفاع بأن عدد القوات الموجودة بالقواعد العسكرية يقدر بـ ٤٠٠ ٣ ضابط وجندى. وفي سنة ١٩٧٧، أوضح السفير الأمريكي بالرباط أن عدد العسكريين الامريكيين في المغرب يبلغ ٨٠٠٠ شخصا يتوزعون على ثلاثة قواعد .. وأضاف أن الاجلاء النهائي سيتم قبل ٣٠ ديسمبر ١٩٧٨، مكذبا بنفسه ادعاءات السلطات المغربية المستمرة حول عدم وجود قواعد أمريكية بالمغرب .. فهل تم الانسحاب فعلا ابتداء من سنة ١٩٧٨؟ ان قرائن كثيرة تدعوه للاعتقاد بأنعكس تماما هو الذى حصل ، وأن الادارة الأمريكية تستفيد من الشروط الجديدة التي خلقتها الحرب في الصحراء، بدءا من العام ١٩٧٥، لتكتشف نشاطها العسكري الذى سيزيد بشكل خاص منذ ١٩٨٢، حيث تم توقيع اتفاقيات حديثة أحاطتها السلطات المغربية بسرية تامة حتى عن المؤسسات القائمة من برلمان وحكومة .. لكنها هذه المرة تستدعي بأن الامر لا يتعلق الا ببعض "التسهيلات" منحتها للحليف الأمريكي .. لكن قبل أن نعود الى النشاط العسكري المكثف الذى يميز هذه المرحلة (١٩٨١ حتى الان)، لا بد أن نسجل الا دور الاساسية التي لعبتها القواعد العسكرية الأمريكية ضد الوطن العربي وضد الشعب الفلسطينى بشكل خاص.



الامريكية خلال تلك المرحلة بشكل خاص على تجهيز فرق المشاة والمدفعية، وتسلیم ١٢ طائرة اعتراضية من طراز "اف - ٥". وبذلك أصبح ربع القوات البرية المغربية مجهزا بالسلاح الامريكي، وكذا السرب الوحيد للطائرات التي كان يملکها السلاح الجوي المغربي آنذاك والتي سيصبح استخدامها خاضعا للتمويل الامريكي، وبالتالي لمراقبة البنغوون عليها. وفي سنة ١٩٦٧، بلغت قيمة المساعدات العسكرية ١٨ مليون دولار، وهو مبلغ لم يحظ به أي بلد افريقي، عدا ثيوبيا هيلاسيلاسي. ويعود سبب ارتفاع حجم المساعدة خلال تلك المرحلة الى حرص الادارة الامريكية على تعويض انخفاض الدعم الفرنسي على اثر توتر العلاقات المغربية - الفرنسية (١٩٦٦ - ١٩٦٩). أما في السنوات اللاحقة، فقد عرفت مصادرات الاسلحة الامريكية نحو المغرب، التطور التالي:

السنة	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠
المبالغ الاجمالية	٢٩٩٨٨٨	٢٤٣٩	٢٧٧٢	٢٤٤١	٧٥٢٧	٢٤٣٥
بالآلاف الدولارات						

المصدر: أنطوني سامسون: معرض الاسلحة، باريس، ١٩٧٨، ص: ٣٦٥ - ٣٦٧.

اما المساعدة العسكرية الرسمية، التابعة للميزانية الفيدرالية، فقد انتقلت من حوالي ٣ مليون دولار سنويا الى ٣١ مليون دولار عام ١٩٦٦، و ٤٥ مليون دولار عام ١٩٧٨. ويتبيّن من هذا التطور أن المساعدة الامريكية الى حدود سنة ١٩٧٥ كانت مجرد دعم تكميلي لمساعدة الفرنسية التي ظلت هي الاساس على امتداد تلك المرحلة. ان منطق واشنطن في تسليح المغرب ومساعدته عسكريا يمكن في الحفاظ على الوضع الاقليمي القائم، اي على نوع من "التوازن الاستراتيجي" في المنطقة. وتتجدر الاشارة هنا الى أن علاقة الولايات المتحدة مع الجزائر، قد عرفت تبدلا ملماسا من بداية السبعينيات، حيث توسيع المبادلات التجارية بين البلدين بشكل هائل - وخاصة في اتجاه استيراد الولايات المتحدة النفط والغاز الجزائريين - وبدأت اوساط الاعمال والقادة الامريكيين يرون في الجزائر شريكا اقتصاديا يمتاز بالجدية والاستقرار السياسي. وهذه المبادلات التجارية التي تتمخض عن فائض في الميزان التجاري لصالح الجزائر، فقد دفعت الامريكيين لتطوير علاقتهم مع الجزائر في ميادين أخرى كالقروض والتكوين والامداد التكنولوجي... وفي سنوات ١٩٧٠

للدفاع الامريكي، في سبتمبر ١٩٧٤، البلدان المنتجة للنفط، وضع القواعد العسكرية في المغرب في حالة استنفار. وعندما لجأ كسينجر الى نفس الاسلوب، قام الاسطول السادس بمناورات في البحر المتوسط ورست حاملة الطائرات "ساراتوفا"، وهي تحمل على متنه ٥ جندي امريكي في قاعدة القنيطرة. ولا شك أن لائحة التدخلات هذه جزئية فقط، حيث لم يكشف النقاب بعد عن باقي التحركات العسكرية السرية التي انطلقت من التراب المغربي.

اما على الصعيد الافريقي، فقد استخدم الوجود العسكري الامريكي بالمغرب في مناسبات عدة، أهمها:

- مساعدة الانفصاليين في بيافرا،
- تدعيم المناهضين لباتريس لومومبا، والدور الذي لعبه النظام المغربي في تصفيه هذا القائد الوطني الفذ، ٢٠٠٠.
- مساعدة جبهة سافيمبي المناهضة للنظام الحالي بانغولا،
- التدخل العسكري مرتين متتاليتين من طرف القوات المغربية في شابة زايير، بواسطة الناقلات العسكرية الامريكية، واقحام أزيد من ١٦٠٠ جندي مغربي في صراع شعب زايير ضد هيئة موبوتو وخلفائه. والجدير بالاشارة أن زايير يتدخل بدوره الى جانب قوات جنوب افريقيا ضد الحركات التقدمية المجاورة وخاصة انغولا، هذا فضلا عن العلاقة الدائمة التي تربط نظامي الرباط وكينشاسا بجنوب افريقيا واسرائيل.

(٣) المساعدات العسكرية والتسلیح

ولكي تستمر "محطة المغرب" في القيام بمثل هذه الادوار وتأدية هذه الخدمات، كان لا بد من تكثيف المساعدات العسكرية الامريكية الموجهة، ومراعاة وتوجيه الجهاز العسكري المغربي نفسه. فقد ساهمت الولايات المتحدة منذ البداية بقطف فعال في تكوين اطر الجيش المغربي وتجهيزها. واذا كان من الصعب تحديد حجم المساعدة التقنية في مجال التكوين والتأطير التي يقوم بها الخبراء الامريكيون في المغرب، فإنه بالامكان تماما ابراز معالم تطور المساعدات العسكرية التي عرفت تزايدا مستمرا، لا من حيث الحجم ولا من حيث نوعية التجهيزات التي حصل عليها الجيش المغربي. فطوال الفترة ما بين ١٩٥٦ و ١٩٦٧، بلغ مجموع المساعدة العسكرية الامريكية للمغرب: ٣٥ مليون دولار. والحقيقة أن قيمة العتاد الامريكي المسلم للقوات المغربية تفوق هذا الرقم، لأن جزءا منه كان مجانيا. وقد اشتغلت المساعدة

الافريقية التابعة للجنة الشؤون الخارجية بالكونغرس بعد زيارته للمنطقة . ويختتم التقرير بقوله : " ان قضية الصحراء الغربية توضح ضرورة تجنب معالجة مشكلات السياسة الخارجية بطريقة تطرح تبايناً صارخاً بين الموقف العام لمساعدة أصدقائنا في المنطقة والموقف الإقليمي الذي يقوم على التكيف مع الظروف المحلية بصرف النظر عن الدلالات الدولية " .

على ضوء هذه الاستراتيجية، ستقدم الولايات المتحدة ضمانت للجزائر في فترة التفوق المغربي (١٩٧٦) وتقبل بتحسين الوضع العسكري المغربي في فترة الهجمومات الصحراوية (١٩٧٩) . وهكذا تم تزويد النظام القتالي المغربي بطائرات حربية وطائرات استطلاع من أجل " تعزيز موقف المغرب في المفاوضات " - على حد قول الامريكان . وفي نفس الوقت الذي تم فيه تعديل الاتفاق العسكري بين أمريكا والمغرب الموقع عام ١٩٥٨ ، ليحمل عبارة " حماية المصالح المغربية " واعتبار الصحراء ضمن هذه المصالح، ظلت الادارة الامريكية تردد موقفها الخارجي : لستا مع السيادة المغربية على الصحراء ، لكننا مع الادارة المغربية للصحراء . والجدير بالذكر، ان قسطاً وافراً من المصفقات العسكرية التي وافقت عليها الولايات المتحدة قد قامت بتمويله العربية السعودية، أما البقية فمولت بقروض أمريكية خاصة . وقد برر هارولد سوندرز، مساعد وزير الخارجية الامريكي هذه الخطوة بالقول : " اذا هزمت القوات المغربية أمام قوات البوليزياري، فإن ذلك سيشكل انتكاسة خطيرة للمصالح الأمريكية الكبرى .. لكن الولايات المتحدة لا تسعى في نفس الوقت لتحقيق نصر عسكري ساحق على القوات المعادية " .

ان سياسة المساعدات العسكرية للمغرب في ظل ادارة كarter كانت تندمج في اطار التصور الامريكي لميزان القوى في نهاية السبعينيات والتحول الملموس في تعامل البيت الابيض مع الشؤون الافريقية والعربية منذ العام ١٩٧٨ ، حين انتقل مركز اهتمام دبلوماسية واشنطن في افريقيا من اطار اقليمي محدود (أنغولا، افريقيا الجنوبية) الى اطار أشمل، بسبب ظهور ضواغط دولية جديدة، أهمها :
- ضرورة تعزيز مسلسل كامب دافيد افريقيا، عبر تقوية نظامي السودان والصومال بشكل خاص،

- ضرورة حماية المداخل الامريكية في الخليج، بعد تضعضع موقع الولايات المتحدة في جنوب شرق آسيا .

وهكذا، ومنذ شهر غشت ١٩٧٧ ، بينما القوات السوفيتية - الكوبية لم تكن قد تدخلت بعد في اثيوبيا ، أمر الرئيس كارتر بدراسة مشروع تشكيل قوة للتدخل السريع في المنطقة، هذا المشروع الذي ستم المصادقة الرسمية عليه بعد أقل من

١٩٧٣ ، كانت الولايات المتحدة أول شريك للجزائر ، قبل فرنسا ، لدرجة أن البعض بدأ يتحدث عن وجود "لوي جزائري" في الادارة الامريكية، وقد جاء في تقرير صادر عن وزارة الاقتصاد الامريكية : " ان الجزائريين راضون تمام الرض على التقوقاطية الامريكية، كما لهم نفس الرضى على التجارة مع الولايات المتحدة " . وكيفما كان الحال ، فإن المصالح الامريكية مع الجزائر، اضافة الى الدعم العسكري والاقتصادي الذي تحصل عليه تونس من جانب الولايات المتحدة، قد دفعت هذه الاخرية الى تثبيت اقدامها أكثر في المغرب، مستفيدة في ذلك من نزاع الصحراء وتطوراته العسكرية . الواقع ان تكتيف الدعم العسكري الامريكي للنظام المغربي قد بدأ في أوائل العام ١٩٧٥ ، أى قبل توقيع اتفاقية مدرید . كما أن البيت الابيض لم يفتئ أن يعبر عن ارتياحه للسند الجديد الذي حصل عليه النظام المغربي من خلال "الاجماع الوطني" مع القيادات الحزبية على اختلاف ألوانها . وهكذا تطورت مبيعات الاسلحة الامريكية للمغرب بالشكل التالي :

السنة	المبالغ الاجمالية بملايين الدولارات
١٩٧٦	١٥٤٦
١٩٧٧	١٢١٤
١٩٧٨	١٥٢٣
١٩٧٩	١٠١٣
١٩٨٠	١٥١٣

وبدون الدخول في تفاصيل تطور الموقف الامريكي من مسألة الصحراء ، علينا أن نذكر هنا ، أولاً بأن الوضعية الجيوسياسية للصحراء المغربية ، ترتبط بشروط "الامن الاستراتيجي" لمداخل افريقيا الاطلسية ولروابط محطات السيطرة الغربية في شمال غرب افريقيا بشكل خاص ، وثانياً بأن ارتباط الدول المعنية بالاقتصاد والسياسة الفرنسية والامريكية يجعل من استنزاف المغرب العربي واضعافه داخلياً هدفاً قائماً بذلك ، ومدخلاً لاطالة عمر المصالح الاساسية للغرب في المنطقة . ولذلك ، فإن عمق الموقف الامريكي كان ولا يزال هو البقاء على بوءة التوتر القائم والحفاظ على التناقضات بين الاطراف المحلية دون السماح باختراق التوازن المطلوب من قبل أحد الاطراف ، بالشكل الذي يمنح الادارة الامريكية أكبر الامكانية لتعزيز مصالحها آننا ومستقبلاً ، وكل هذا بالتنسيق مع التحرك الفرنسي . وهكذا كان على أحد المسؤولين الامريكيين أن يعلن عام ١٩٨٠ ، انه : " اذا لم تكن لنا أية مصلحة حقيقة في تسهيل اقامة وطن صحراوي في الصحراء الغربية ، فليست لنا بالمثل أية مصلحة ذات شأن في منعها " . وهذا ما جاء في تقرير ستيفان سولارز ، عضو اللجنة

لخص موريس داربير في الكونغرس يوم ٢٥ مارس ١٩٨١، الاعتبارات الرئيسية لهذا الدعم بقوله: "ان المغرب مهم بالنسبة للكثير من المصالح الأمريكية. وهو يحتل المحور الاستراتيجي . ونحن عازمون على تعزيز روابطنا التاريخية الوثيقة تحت شعار الثقة والاستمرارية. ان المغرب يتقاسم ويقبل الكثير من أسبقياتنا وأهدافنا في السياسة الخارجية . فالملعب ، مثل الولايات المتحدة ، يبدو حريص الاهتمام بالتحديات التي يضعها السوفيات والدول التابعة لهم ، اذ عارض بشدة الغزو السوفيaticي لافغانستان ، كما صوت في القمة الاسلامية بالطائف لصالح ادانة الاعمال السوفياتية وأشرف على اتخاذ القرارات في مثل هذا الاتجاه . وقد تصرف المغرب أيضا كجار مسؤول ازاء عديد من الدول الافريقية ، حيث أرسل جيوشه مرتين الى زاير لمواجهة تحرير تم طيخه في الخارج . وحتى عام ١٩٦٣ ، احتضن المغرب قواعد استراتيجية أمريكية ، كما توفرت الولايات المتحدة على تسهيلات بحرية حتى عام ١٩٧٨ ، وهو التاريخ الذي سحب فيه هذه التسهيلات بمبادرة منا . ولم يتوقف المغرب عن استقبال بواخر الحرب الأمريكية ، بما فيها الباخر النووية . وبينما أيد المغرب الاجماع العربي المعارض لاتفاقيات السلام الإسرائيلي - المصري ولاتفاقيات كامب ديفيد ، فإنه على العموم يسمع صوت الحكم والبراغماتية في الدوائر العالمية ، داعيا الى سياسة برغماتية فيما يخص مشاكل الشرق الاوسط ، متدا بالسلبية العقيمية . لجميع هذه الاسباب ، ولأسباب أخرى ، ننوي اقامة علاقات تطمئن المغرب على أنه يستطيع أن يجد في الولايات المتحدة صديقاً موثوقاً وصلباً .

وهكذا تعافت زيارات الشخصيات السياسية والعسكرية الأمريكية الى المغرب من دون انقطاع . فبالاضافة الى وزير الدفاع ، زار المغرب كل من المستشار العسكري للرئيس ريجان ، الجنرال فيرنون والترز ، والمدير المساعد للمخابرات العسكرية ، بوبى راي أيتمان ، ورئيس العمليات البحرية الأمريكية ، الاميرال طوماس هووارد ، ثم الزيارات المتتالية لوزير الخارجية ، الكسندر هيج ٠٠٠ . كما تم تعيين سفير أمريكي جديد ، هو جوزيف فيرنر ريدس ، المدير السابق لمجموعة تشيز مانهاتن بنك . وتوجت كل هذه الاتصالات من الناحية العسكرية بتوقيع اتفاق استراتيجي يوم ٢٨ مايو ١٩٨٢ ، يتم بمقتضاه منح قوات التدخل السريع الأمريكية تسهيلات المرور واستعمال التجهيزات والقواعد العسكرية جوياً وبحرياً ، واعادة تنشيط هذه القواعد وتوسيعها لهذا الغرض . وهكذا تقرر انشاء قاعدة جوية وبحرية قرب مدينة طنجة ، ولوحظ آنذاك تحويل السفن الحربية الأمريكية من قاعدة قاديس باسبانيا وتمرّكزها بميناء طنجة . وبدأت في نفس الوقت أشغال ضخمة لبناء قاعدة عسكرية جديدة في بنجرير . كما أن بعض الاوساط الصحفية الاسبانية تمكنت من اكتشاف قاعدة أمريكية

شهر على احتجاج الرهائن بالسفارة الأمريكية بطهران وقبل بضعة أسابيع من قدم السوفيات الى أفغانستان . كما تجسد هذا التنشيط الدبلوماسي - العسكري الأمريكي في توقيع اتفاقية مع الصومال في شهر غشت ١٩٨٠ ، حصلت بموجبها قوات الانتشار السريع على تسهيلات جوية وبحرية في بيريرا وموقاديشو . وفي أعقاب سقوط نظام الشاه في ايران والاحداث الداخلية التي شهدتها السعودية وعدد من دول الخليج واندلاع الحرب بين العراق وايران ، ازداد التركيز الأمريكي على ضرورة "رفع مستوى الاستعداد القتالي لمواجهة الاخطر المحتملة في تلك المنطقة" ، حتى ولو اقتضى ذلك التدخل العسكري الأمريكي المباشر فيها . وقد شكل التركيز على هذه الناحية تحولاً هاماً على صعيد الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الاوسط خاصة والعالم الثالث عامة ، وهي الاستراتيجية التي اعتمدت اثر خروج الولايات المتحدة من فيتنام وتمثلت بتطبيق مبدأ "المشاركة الاقليمية" (ميدا نيكسون) على صعيد الدفاع عن المصالح الأمريكية في العالم خارج نطاق حلف شمال الاطلسي . وفي حين قضت تلك الاستراتيجية بضرورة الاعتماد على القوى المحلية الحليفة وتوكيدها مهام الدفاع عن نفسها أو تحويلها في بعض الاحيان الى "دركي اقليمي" يتغلب بالدفاع عن الدولة المجاورة (كما كان الحال مع نظام الشاه البائد مثلاً) ، وذلك دون اللجوء بالضرورة الى التدخل الأمريكي المباشر ، فإن الاحداث المتعاقبة خلال اوآخر السبعينيات أدت بالأمريكيين الى اكتشاف الخلل المتحكم في مثل هذا الاسلوب ، ودفعتهم وبالتالي الى اعتماد مبدأ التواجد المباشر من جديد ، وان كان ذلك مقترباً في الوقت نفسه بالدعوة الى حمل الحلفاء محلياً ودولياً للمزيد من مسؤوليات المشاركة في الدفاع عن المصالح الغربية في العالم .

وهكذا ، فعندما وصلت ادارة ريجان الى السلطة في يناير ١٩٨١ ، كانت الاولويات الاستراتيجية الجديدة لواشنطن مرسومة ومحددة . وفي اطارها جاء "الانزال" الأمريكي المكثف في منطقة شمال غرب افريقيا ، وفي المغرب على وجه التحديد .

٤) النشاط العسكري الأمريكي بالمغرب في ظل ادارة ريجان

سيعرف التحالف المغربي - الأمريكي اذن تدعيمها نوعياً على الصعيدين العسكري والسياسي ، ابتداء من العام ١٩٨١ . وبعد شهر فقط من فوز ريجان ، أعلن مصدر أمريكي بالرباط أن ثلاثة سفن حربية أمريكية وصلت الى مينائي طنجة وأكادير في زيارة تستغرق عدة أيام لـ"تجسيد قرار الادارة الأمريكية بدعم المغرب" . ولقد

من ناحية أخرى، عرفت المساعدات العسكرية الأمريكية للمغرب ارتفاعاً كبيراً. فأول قرار اتخذته إدارة ريفان بعد وصولها إلى الحكم، كان هو الاستجابة للطلبات العسكرية المغربية. وهكذا تم التوقيع على صفقة ضخمة لتزويد الجيش المغربي بطائرات من طراز "أوفي ١٠ برونكو" ومقاتلات من نوع "اف - ٥" وطائرات عمودية من نوع "ام دي ٥٠٠" و"١٠٨٤ دبابات" وهي من أحد الدبابات في الترسانة الأمريكية. كما اشتملت مشتريات الأسلحة - بالشروط التجارية العادلة - على صواريخ جو - أرض من نوع "مافيريك" والصواريخ المضادة للدبابات "تاو"، والمدفعية والتجهيزات الالكترونية المستعملة في بناء "الجدران الأمنية" بالصحراء. وقد استمر تنشيط الدعم العسكري طوال السنوات الأخيرة، كما يظهر ذلك من خلال الأرقام التالية المتعلقة بالقروض والمنح العسكرية الأمريكية للدولة المغربية.

السنوات	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥ (تقديرات)
المبالغ بملايين الدولارات	٢١	١٠١	٥٨	٥١٥

وبلغت مشتريات الأسلحة الأمريكية من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٤، ما يناهز ٤٨٢٥ مليون دولار، في إطار برنامج البنتاغون للقروض الخاصة. وقد قرر الكونغرس، خلال شهر مارس الماضي في إطار مشروع الميزانية للسنة المالية ١٩٨٦ تخصيص مبلغ ٢٢ مليون دولار للمغرب كقرض ذات طابع عسكري، وهو مبلغ يجعل من النظام المغربي ثالث مستفيد في إفريقيا، بعد مصر والسودان، من المساعدة الأمريكية للخارج. وهذا تطور بالغ الدلالة، خاصة إذا ما ربطناه بتطور المصالح والقروض الاقتصادية الأمريكية وما يرافقها من شروط مالية وسياسية.

وهذا ما سندواليه في دراسة لاحقة حتى تستكمم الاحتطة بأشكال ونتائج الوجود الأمريكي في المغرب.

آخرى توجد بجبل كورورو بالقرب من مليلا، على شاطئ المتوسط، ولا شك أن الأمر لا يقف عند هذا الحد، لأن الاتفاقية المذكورة أحيلت بسرية تامة، بالرغم من أنها ليست الأولى من نوعها، بل أنها جاءت في سياق عدد من الاتفاقيات المماثلة مع بعض الانظمة العربية والأفريقية حيث قامت بعثة أمريكية رسمية تابعة للكونغرس، هي لجنة القوات المسلحة، في ربيع ١٩٨٢، برحلة كان هدفها الرسمي "مراقبة التجهيزات الخاصة لقوات التدخل السريع" وشملت كلا من عمان ومصر وإسرائيل وكينيا وجزيرة موريس. وليس من قبيل الصدف أن يكون المغرب أول محطة في زيارة البعثة، إن اتفاقية مايو ١٩٨٢، تكتسي أهمية بالغة، لأنها تسمح بتقدير امكانية نقل القوات العسكرية الأمريكية عبر المحيط الأطلسي بالاعتماد على "محطة المغرب" قبل التوجه للقيام بعمليات في المشرق العربي أو الخليج أو إفريقيا ٠٠٠ ولقد تمكنت البعثة من مشاهدة عمل الخبراء العسكريين الأمريكيين وفرق البناء ومنجزاتهم الرامية إلى تكثيف التجهيزات العسكرية مع حاجيات التدخل السريع ٠ وتنص الاتفاقية أيضاً، كما صرحت بذلك أحد مسؤولي وزارة الدفاع الأمريكية، على تواجد "خبراء عسكريين أمريكيين في القواعد المغربية" واستعمال هذه الأخيرة من طرف القوات الأمريكية للقيام بـ"متاورات عسكرية دورية" في المنطقة. وبالفعل، فقد نظمت خلال شهر نوفمبر ١٩٨٢ متاورات الحسيمة في المياه الشمالية، شارك فيها ١ جندي أمريكي من القوة البرمائية القادمة من بيروت، وقد شكلت هذه المتاورات آنذاك تحذيراً لحكومة اليونان وأسبانيا الاشتراكين. وتلتها مباشرة زيارة قائد القوات البحرية الأمريكية في أوروبا إلى المغرب ٠ كما نظمت فيما بعد متاورات مغربية - أمريكية، أطلق عليها اسم "الشركي" التي دامت شهراً كاملاً، من ٢٤ أبريل إلى ٢٤ مايو ١٩٨٤.

ومن مظاهر تكتيف النشاط العسكري الأمريكي في المغرب خلال السنوات الأخيرة، تشكيل لجنة عسكرية مشتركة ضمت في اجتماعها الأول (خلال منتصف سنة ١٩٨٢) ثمانين مسؤولاًأمريكيًا جلهم عسكريون ٠ وقد صرحت مسؤولة أمريكي في أعقاب الاجتماع، أن "اللجنة تباحثت في وسائل تقوية التعاون بين البلدين في مجال الدفاع والأمن الوطني" ٠ أما الاجتماع الثاني للجنة (مايو ١٩٨٤)، فقد تصادف مع انعقاد "المؤتمر اليهودي" بالرباط الذي شاركت فيه عدة شخصيات صهيونية من إسرائيل والولايات المتحدة. وقد أعلن وزير الدفاع الأمريكي، كاسبار واينبرغر، الذي ترأس اجتماع اللجنة: "أني لا أعرف قوات عسكرية أخرى أفضل أن تكون بجانبي عند الحاجة غير الجيش المغربي" ، مشيداً بالعمل الرائع "الذي حققه اللجنة العسكرية المشتركة.

المراقبة الاقتصادية والسياسية الأمريكية على المغرب

"انتا في حاجة الى جهود متواصلة لتسليط الاضواء على كافة
ظواهر الاستعمار الجديد ، من أجل تشخيص خصائصه واستقصاء علمي
لوسائله وتحقيق دقيق لادواته وركائزه " . الشهيد المهدى بنبركة

اذا كان علينا ان نورخ بايجاز للنشاط الامريكي في المغرب طوال الثلاثين
سنة المنصرمة ، فسنميز ثلاثة مراحل ، لكل منها خاصيتها الناتجة عن نوعية وثقل
المصالح الامريكية في ظل اوضاع داخلية مغربية ، عرفت هي بدورها تحولات طبقية
وسياسية متواصلة . فالمرحلة الاولى التي امتدت من ١٩٥٦ الى ١٩٧٣ ، اتسمت
بتركيز واستخدام القواعد العسكرية ، الى جانب الدور الفعال للمعونات المالية
والتجهيز العسكري . أما المرحلة الثانية ١٩٧٣ - ١٩٨٠ ، فهي عموما مرحلة كامب

"محسوبة بدقة لتشجيع رجال الاعمال" ، سياسة على الصعيد الوطني تضمن عدم تغيير الشروط التي يوافق عليها المستثمرون، انضباط الحكومة في أداء الديون، ضمان تحويل الارباح، قروض بنكية بمعدلات معقولة، ارتفاع مستوى التكوين عند عدد كاف من العمال، انشاء جهاز حكومي قادر على ارشاد المستثمرين، وأخيراً "وضوح الاهداف الاقتصادية الحكومية" .

وقد تلقت هذه التشجيعات بعض الصدى خلال السنوات اللاحقة، حيث فتحت ثلاث بنوك أمريكية أخرى فروع لها بالمغرب، من بينها "فورست أنتيرناشナル بنك" ، وقامت مجموعتان سياحيتان : هوليداي وهيلتون ببناء عدة فنادق، من بينها فندق هيلتون بالرباط. وبدأت خمس شركات، منها "الاوكسيدنتال بيتروليوم" بالتنقيب عن النفط. وظهر صنع جديد للعجلات (كوديير بالدار البيضاء) . كما دخل الاستثمار الأمريكي الميدان الزراعي، خاصة عبر شركة "كينغ رانش تيكساس" التي تملك مساحات شاسعة تقدر بـ ١١ ٠٠٠ هكتار لرعى البقر بالقرب من مدينة مكناس، وتمويل سد وادي زيز باقليم طرقاية. لكن الجدير بالذكر أيضاً، هو أن مشاريع التصنيع الكبيرة التي وافقت عليها بعض الشركات الأمريكية لم تر النور، مثل مشروع انشاء معمل للحامض الفوسفوري بآسفي الذي قدرت تكاليفه عام ١٩٦٦ بحوالي ١٠٠ مليون دولار أو مشروع مساهمة "جينرال اليكتريك" في بناه، معمل للصلب بالناظور قدرت طاقته الإنتاجية آنذاك بـ ١٨٠ ٠٠٠ طن سنوياً .

وفي سنة ١٩٧٢، كانت كبريات الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في المغرب تتوزع كالتالي (المصدر: كومباس - ماروك ١٩٧٣/١٩٧٢) :

غير معروفة	١٠	من ٥ الى ١٠	الشركات التي تفوق مبيعاتها
١٠ مليون درهم	٥ مليون درهم	١٠	من ٥ الى ١٠

بروكتير وكامل	كوديير	أى آند دى	ايكسون	آى تي تي	كورن بروديوك	سنجر
كولكات بالموليف						

دأيد مقابل الصحرا، وخلالها تمكنت الادارة الأمريكية من صياغة الابعاد الاقليمية لنفوذها في المغرب . أما المرحلة الثالثة التي انطلقت من ١٩٨١ ولا زالت مستمرة إلى حد اليوم، فتتميز بالحضور الأمريكي الشامل والمكثف في جميع الميادين والتمكن من وسائل مراقبة أجهزة الدولة والتحكم الاقتصادي، مع الاستعداد لمواجهة كل احتمالات المستقبل . إنها مرحلة احتدام الازمة الاقتصادية وانفجار الانتفاضات الشعبية . كما أنها على صعيد المنطقة مرحلة إعادة ترتيب الاوراق بين دول المغرب العربي . وعلى الصعيد الدولي مرحلة العنف الامبريالي ضد الشعوب والصراع من أجل المواد الاولية والاستراتيجية .

المصالح الاقتصادية والتوجيه المالي

١ - الاستثمارات الخاصة

ان الاستثمارات الخاصة الأمريكية في المغرب، وان كانت مربحة، قد ظلت دائمة محدودة من حيث الحجم، حيث لم ير حمال الاعمال الأمريكيونفائدة من مراحمة الرأسمال الفرنسي الموجود في المغرب منذ مدة طويلة مقطعاً جل القطاعات الاقتصادية تقريباً . حتى سنة ١٩٦٦، لم تكن هذه الاستثمارات تتجاوز في أقصى التقديرات الـ ٢٠ مليون دولار . ويتعلق الامر بعدد قليل من الشركات العاملة في قطاعات المعادن وال الحديد والالات الزراعية والبريد والعجلات والمواد الغذائية والصيدلانية والسياحة، بالإضافة الى ثلاثة شركات لتوزيع المحروقات . لكن أهم استثمار رأسمالي أمريكي عرفته تلك المرحلة الأولى، هو المساعدة منذ العام ١٩٦٣ في رأس المال البنك الوطني للانماء الاقتصادي، وهو بنك عمومي يهتم بتمويل المشاريع الكبرى، زيادة على ثلاثة مجموعات بنكية أخرى .

وفي سنة ١٩٦٦، تم انشاء غرفة أمريكية للتجارة انخرطت فيها ثمانون شركة أمريكا . وفي هذه المناسبة، حيث السفير الأمريكي، هنرى تاسكا، على مضاعفة الاستثمار في المغرب، معدداً المزايا والتسهيلات التي توفرها الدولة المغربية لتشجيع الرأس المال الاجنبي : "نظام عادل للضرائب" ، قانون شغل ونشاطات نقابية

تعتبر الولايات المتحدة أهم مصدر للقروض و"المساعدات" الاقتصادية الموجهة للمغرب، وهذا منذ الاشهر الاولى للاستقلال . ففي نوفمبر ١٩٥٦، توجه الوزير بالفريج الى واشنطن طلباً للمساعدات المالية. وفي شهر ابريل من السنة التالية، تم توقيع اتفاقية مشتركة تلتزم فيها الولايات المتحدة بتقديم المساعدات الاقتصادية والتقنية الضرورية للانتقال الى وضعية الاستعمار الجديد، وتشكلت على اثرها داخل السفارة الامريكية بالرباط بعثة تابعة لوكالة التنمية الدولية، وهي وكالة تخضع للسياسة الخارجية الامريكية في توجيهه ومراقبة القروض والمساعدات لدول العالم الثالث .

وقد شكلت المساعدة الرسمية التي تلقاها المغرب من الولايات المتحدة في فترة ١٩٥٦ - ١٩٦٣ حوالي ٤٠٠ مليون دولار، أى بمعدل ٥٧ مليون دولار سنوياً على شكل منح استعملت لشراء المواد الغذائية (القمع الامريكي بصفة خاصة) وقروض على المدى البعيد (بفائدة ٣٥٪ أو ٤٪ على مدى ٤ سنة) لتمويل عدد من مشاريع التجهيز في القطاع الزراعي (سد مشروع قليلة، استثمار أراضي ملوية، برنامج "الانعاش الوطني" ...). وهكذا تم تمويل ٥٠٪ من ميزانية التجهيز المغربية للفترة ما بين ١٩٥٨ و ١٩٦١ . ويعود سبب ارتفاع هذه النسبة الى توقيف المساعدات الفرنسية للمغرب . وابتداً من ١٩٦٣، سينخفض الدعم الامريكي لتصل مساهمته في ميزانية التجهيز نسبة تتراوح ما بين ٣ و ٦٪ فقط، لكن الولايات المتحدة ستشرط في نفس الوقت على المغرب استعمال قروضها لشراء المواد والتجهيزات الامريكية . وبذلك عرفت الواردات المغربية من أمريكا ارتفاعاً ملماساً تعززت به مكانة الولايات المتحدة في المغرب .

وبصفة عامة، فإن المساعدة الامريكية للمغرب، قد وجدت ترجمتها على مستوى الميزان التجارى المغربي بزيادة الواردات من الولايات المتحدة، بفعل استعمال القروض الامريكية جزئياً أو حتى كلياً (مثلاً كان الامر عام ١٩٦٢ لاستيراد الفائض الزراعي الامريكي)، مع ما يخلفه ذلك من ارتفاع في العجز التجارى على حساب المغرب، فضلاً عن توفير شروط ممارسة الضغط الاقتصادي عند الحاجة لخدمة

ولقد قامت عدة وفود وزارية ومن رجال الاعمال المغاربة بزيارة الولايات المتحدة، واستقبلت بدورها وفوداً أمريكية لدراسة المشاريع الاقتصادية الممكنة . وفي سنة ١٩٨٠، وقع الاختيار على ٢٠ مشروعًا في ميادين صناعة الصلب والاسمنت والسكر والفوسفاط والصيد البحري والصخور النفطية والكهربائية والسدود . كما بدت الولايات المتحدة مهتمة بمشاريع "مغرب فوسفور" و"مغرب كيمياء"، وكذلك بالاورانيوم المستخلص من الفوسفات المغربي وباستخراج النفط، حيث زار ممثلون عن "الاوكسيدنتال بيتروليوم" المغرب عدة مرات، وحيث أن شركة "موبيل وايل" تشارك في عمليات التنقيب بطرفية .

وهكذا شهد النشاط الاقتصادي الامريكي في المغرب تزايداً نسبياً، ولكن في ظروف اشتداد الازمة الاقتصادية والمالية . هذه الظروف التي دفعت بالدولة المغربية الى اصدار قانون استثمارات جديد يخول للرأسمال الاجنبي تسهيلات اضافية - على غرار التسهيلات العسكرية - حيث يتضمن بالخصوص حذف كل الشروط المتعلقة بمغاربية الرأس المال، توسيع مجال الاستثمار الاجنبي، ضمان أوتوماتيكية تحويل الرأس المال والارباح لصالح المستثمرين الاجانب، ادخال تشجيعات مباشرة فيما يخص شراء الاراضي الصناعية ومنح التشغيل . كل هذا فضلاً عن مجموعة من التدابير الأخرى الخاصة بمحونة الصرف ومراجعة نظام الجمارك وبنود تأمين التصدير، والنظام الضريبي . فهل عرفت عمليات الاستثمار الامريكي تطوار في ظل ادارة ريفان؟ وفي أي اتجاه؟

ان المعطيات المتوفرة تشير الى أن الشركات الامريكية لا ترغب في تطوير استثماراتها في المغرب بشكل واسع، نظراً للمخاطر السياسية القائمة، بل ت يريد تركيزها فقط في ميدان المواد الاستراتيجية كالاورانيوم والكوبالت والفوسفاط والبترونول . لكن الادارة الامريكية تعمل في المقابل على تنشيط سياسة المساعدات والقروض، لما تفتحه من امكانيات لتوجيه السير الاقتصادي للبلاد والمساهمة المباشرة في تسييرها المالي، بما فيه خدمة لمصالحها البعيدة، وهذا هو الاتجاه البارز في نفوذها الاقتصادي داخل المغرب .

* * *

ساهمت القروض الأمريكية في تمويل ٠٠٥٥٪ من ميزانيات التجهيز المدرجة في المخطط الخماسي ٦٨ - ١٩٧٢ . كما ظلت المساعدات الغذائية (القمح الأمريكي) سياسة ثابتة لحد الان . ومع بداية السبعينات ، جربت الادارة الأمريكية صيغة جديدة "للمساعدة" تمثلت في ارسال ١٥٠ متطوعا من "فرقة السلام" (بيس كورب) الى المغرب ليختغلوا في قطاعات التعليم والفلاحة ، لكنها ألغيت بسرعة نظرا للسمعة السيئة التي حظي بها هؤلاء المتطوعون داخل الرأى العام المغربي الذي كان يعتبرهم علماً وجواسيس .

وعلى العموم ، فإن حجم "المساعدات" الأمريكية التي تلقتها الدولة المغربية على امتداد الفترة ما بين ١٩٥٦ و ١٩٧٩ ، بلغ ٤٦٦ مليون دولار . منها ٣٤١ مليون دولار كقرض ، و ٤٦٥ مليون دولار كمنح للدولة ، و ٤١٨ مليون دولار كمبיעات للمواد الغذائية ، و ٣٩٧ مليون دولار كمنح غذائية . وفي نهاية السبعينات ، كانت محاور التمويل الاجنبي للمغرب تتوزع على الشكل التالي :

- فرنسا : تمويل شراء مواد التجهيز والاستهلاك الفرنسي ، زيادة على المساعدات العسكرية .
- البنك الدولي وفروعه : تمويل مشاريع زراعية وصناعية محددة .
- الولايات المتحدة : التزويد بالقمح .
- العربية السعودية والامارات : من بعد العقار ، صفقات الاسلحة .

٣ - التوجيه الاقتصادي المباشر

ومع بداية الثمانينات ، سترعرف "المساعدات" الأمريكية للمغرب تطورا نوعيا في اتجاهين رئيسيين : أولهما "عسكرة" القروض ، تبعا لزيادة حجم النشاط العسكري الأمريكي في المغرب من جهة ، وتعزيز القدرات القتالية للجيش المغربي في الصحراء من جهة أخرى ، وثانيهما تراجع المكانة النسبية للمساعدات الحكومية ، مقابل احتلال البنوك التجارية والدولية مركز الصدارة في عمليات القروض ، كما يتجلى ذلك في الارقام التالية بماليين الدراهم (المصدر: مغرب تنمية، العدد ٢٨٠ ، سبتمبر ١٩٨٢) :

اما مآف السياسة الخارجية الأمريكية ، كما حدث ذلك عام ١٩٦٤ ، في خضم "ازمة الصواريخ السوفياتية" بكوريا عندما ضغطت ادارة كينيدي على الدولة المغربية حتى تقطع علاقاتها التجارية مع كوريا التي تصدر السكر للمغرب ، ومع الصين التي تستورد منه الكوبالت . وهكذا وافق المغرب على تخفيض مبادراته التجارية مع كوريا واقامة مراقبة تقنية أمريكية على نوعية الكوبالت المصدر للصين ، لاستبعاد امكانية استخدامه العسكري . أما الصادرات المغربية لأمريكا ، فت تكون أساسا من المواد الاولية المصدرة باثمان بخسة (بيوكسيد المنغنيز ، الصوف ، الاسمنت ، سولفات الباريوم . . .).

والجدير بالإشارة أن بعثة من البنك الدولي للتنمية (بيرد) قد أقامت في المغرب ، من ربيع ١٩٦٤ الى شهر مايو ١٩٦٥ ، من أجل دراسة الاوضاع الاقتصادية ورسم طريق "التنمية" للمغرب . وفي الوقت نفسه ، كان السفير الأمريكي ، هنري تاسكا ، يدافع عن "نظريته" بخصوص المغرب داعيا الى فرض الاستقرار السياسي والاجتماعي عبر تعزيز قوات الامن والتشدد مع المعارضة من جهة ، وتكوين طبقة وسطى في الصناعة والزراعة من جهة ثانية .

وابتداء من العام ١٩٦٦ وحتى ١٩٦٩ ، وهي الفترة التي توقفت خلالها المساعدة الفرنسية للمغرب على اثر قضية اختطاف الشهيد المهدى بنبركة ، استعود الولايات المتحدة لتعويض النقص الحاصل ، لكنها سوف تتجه هذه المرة نحو تمويل تجهيزات البنية التحتية وبعض المشاريع الصناعية ، مع تكثيف التصدير الأمريكي للمغرب على قاعدة القروض الأمريكية التي بلغت قيمتها ٤٧ مليون دولار عام ١٩٦٥ وحوالي ٦٠ مليون دولار عام ١٩٦٦ . واستخدمت هذه المبالغ لتمويل المكتب الشريف للفوسفاط في إطار عملية لاسمدة والمكتب الوطني للكهرباء وبناء مطار النواصر الدولي وشبكة للفنادق والحصول على تجهيزات مختلفة ، خاصة منها تجهيزات القطاع الزراعي .

وسواء تعلق الامر بالقروض من أجل الاستثمار او بالقروض من أجل استيراد المواد الغذائية ، فإن "التعاون" المالي مع الولايات المتحدة يمر بعمليات معقدة ، بحيث يخضع تمويل مشروع ما أمريكيا لشراء المواد الأمريكية (الحبوب ، الزيوت ، وغيرها) بالعملة المحلية وتخصيص قيمتها فيما بعد لميزانية الاستثمارات . وقد

العلنية منها والسرية. وتتلخص "نصائح" ووصفات صندوق النقد الدولي بالنسبة للادارة المغربية في ضرورة، بل واجبارية، اتباع الحلول المالية "التقنية"، تلك الحلول التي تضمن "التوازن والاستقرار"، لكن كارقام على الورق وموازنات نظرية لا غير، وتوئي في الواقع الى تعميق الازمة كشرط لتعزيز التبعية للرأسمال الدولي، مهيئة التربة من جديد للتدخل الاقتصادي الاميرالي بشروط أقسى والتي هي بالطبع شروط أفضل بالنسبة للرأسمال الاحتکاري.

ولقد قطعت الدولة لحد الان أشواطاً بعيدة في تطبيق توجيهات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مما أدى الى النتائج التالية:

- التوقيف الكلي أو الجزئي للعديد من البرامج الاستثمارية ومشاريع التجهيز، بالخصوص في الميادين الاجتماعية وعلى رأسها التعليم والصحة والاسكان، مع تقليل الاعتمادات المخصصة لل فلاحة، رغم وضعية الجفاف القاسية، وتخلي الدولة شيئاً فشيئاً عن أبسط التزاماتها الاجتماعية، بدءاً من "التقشف".
- ضرب وتفكيك أوصال القطاع العام تدريجياً وتحويله لفائدة الخواص، تتوجه يرمي الى تعميم منطق الربح الرأسمالي الخاص، ويراهن على "انفراج" اقتصادي عبر تقوية ارتباطات البورجوازية المغربية بالرأسمال الدولي، مع تقديم المزيد من التسهيلات لهذا الاخير.
- الغاء الآلاف من مناصب الشغل، وانهيار الكثير من المؤسسات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، واستفحال ظاهرة بطالة الاطر والهجرة القروية.

- رفع الدعم عن أسعار المواد الغذائية الاساسية، والسير نحو حذف صندوق موازنة الاسعار كلية، مما ينعكس بالارتفاع المتواصل للاسعار وضرب القدرة الشرائية لواسع الفئات الشعبية، باسم "حقيقة الاسعار".
- تعويم الدرهم الذي انخفضت قيمته بما يزيد عن ٢٠٪، في الوقت الذي يتزايد فيه حجم الاستيراد دون أية ضمانة في نمو حجم التصدير.
- الزيادة في الضرائب، خاصة غير المباشرة، وتوسيع مجال تطبيقها وابتداع أشكال ضريبية جديدة.

- تجميد الاجور - التي تنخفض في الواقع قيمتها الحقيقة من جراء التضخم المالي - مما يعود بأرباح مباشرة على الاحتکارات والشركات المتعددة الجنسية، ولا تنعكس سلبياً الا على السوق الداخلية التي يزداد ركودها، في حين أن امكانيات

المصدر	١٩٨١	١٩٨٢
البنك الدولي	٥٣٥٨	٧٠٤٧٠
السوق الدولية	٢١٣٤٠	٣٢٧٧٨
الولايات المتحدة	٤٩٣٥	٦٨٥٧

والحقيقة أن هذا التطور في بنية الديون المغربية ذات المصدر الاميركي لا يميز المغرب فقط ولا يمس القروض الاميريكية وحدها، فهو سمة عامة تطبع مديونية العالم الثالث كله. وفي نهاية ١٩٨٢، كانت مديونية البلدان الرأسمالية التابعة غير المنتجة للنفط، تبلغ ٥٠٠ مليار دولار، منها ٣٠٠ مليار، أي ٦٠٪ كقروض من البنوك التجارية، بينما لم تكن هذه النسبة تتجاوز ١٠٪ قبل عشر سنوات. كما أن الارقام المذكورة تشير الى تزايد "التسبيس" المباشر للمساعدة وتعزيز تبعية الدولة المغربية للنظام المالي الاميركي وشروطه. فمن المعروف أن مذهب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، يقضي باستخدام القروض "للمساعدة على الاستقرار الاقتصادي والسياسي في البلدان التي للولايات المتحدة فيها مصالح اقتصادية"، لكن الزيادة في هذا الدعم الانتقائي تتم أكثر فأكثر على حساب المشاريع الاستثمارية، بل ان التخلی عن برامج الاستثمار صار هو الشرط الاول لمنح القروض.

وقد يبدو هذا التحول في "المساعدة" الاقتصادية الاميركية متناقضاً مع واقع الازمة الاقتصادية الخانقة التي يعيشها المغرب، ولكنه يتوافق في الحقيقة تماماً مع رغبة الولايات المتحدة في تكثيف تدخلاتها الاقتصادية عبر "المساعدات" مع مصالحها السياسية والاستراتيجية المباشرة. كما أنه يترجم تقلص المساهمة الاميركية داخل المؤسسات المالية المختصة في القروض المنوحة بفوائد امتيازية. فمقابل حقدنات المساعدة التي باتت هي المحرك الوحيد تقريباً لحياة الدولة المغربية، يتدخل خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لمراقبة السير الاقتصادي ورسم السياسة المالية التي يحب نهجها.

ومما يسهل مهمة هذه المؤسسات امكانية اطلاعها بدقة على المعطيات الكمية والكيفية المتعلقة بالوضع الاقتصادي والمعالي للمغرب، وعلى التقارير والملفات

– التعاون مع الموصاد على تكوين جهاز المخابرات المغربية في بداية السبعينيات، ومساهمة عناصر من الموصاد في اختطاف الشهيد المهدى بنبركة، في شهر أكتوبر ١٩٦٥. وقد أشار محمد حسنين هيكل في كتابه: "خريف الغضب" إلى العلاقات الوثيقة القائمة بين المحفل اليهودي والدوائر الحاكمة في المغرب.

– تهجير اليهود المغاربة بشكل مكثف إلى فلسطين المحتلة، تشجيعاً للاستيطان الإسرائيلي، في الوقت الذي كانت تصدر فيه القرارات عن القمم العربية وغيرها، مطالبة بلدان العالم بوقف هجرة اليهود القاطنين فيها إلى فلسطين المحتلة. وهكذا انخفض عدد سكان اليهود بالمغرب بنسبة ٨٠٪ ما بين سنة ١٩٦٠ (١٥٩٠٦) و ١٩٧٠ (١١٩٢١). وخلال هذه السنة الأخيرة وحدها، غادر المغرب نحو "إسرائيل" ٧٩٤ يهودي، ولم يعد منهم سوى ١٨٣٩ شخصاً، أما حالياً، فيبلغ عدد اليهود المقيمين في المغرب حوالي ٢٠٠٠ شخص فقط. ولقد ساهمت مؤسسة "جوان" التي تعمل تحت رعاية السفارات الغربية – وخاصة الأمريكية – في تنظيم الدعاية لإسرائيل وتشجيع يهود المغرب على الهجرة.

– توالي اللقاءات السرية والعلنية بين الشخصيات الصهيونية وممثلي النظام المغربي، أما عن طريق الزيارات المباشرة، أو عن طريق "رابطةجالية اليهودية المغربية"، أو جمعية "هوية وحوار" الصهيونية، أو الموقر اليهودي العالمي، أو عن طريق الاتصالات بين سفراً النظامين في باريس وفي عواصم غربية أخرى. والجدير بالذكر أن الكثير من الشخصيات الصهيونية تربطها بالدوائر الحكومية المغربية علاقات حميمة. ولن يسع المجال هنا لاستعراض كافة أوجه الارتباط والتدخل والتمازج بين المصالح المالية والاقتصادية الصهيونية من جهة، ومصالح الطبقة الحاكمة في المغرب من جهة أخرى.. فقد نعود إلى هذا الموضوع في دراسة أخرى. يكفي أن نقول هنا بأن اقطاب الطائفة اليهودية في المغرب يحتلون مواقع اقتصادية هامة وحساسة، كتجار كبيرة وأصحاب فنادق ومصالح بنكية، وكأطرادارية وتقنية ذات نفوذ واسع. وعلى سبيل المثال، فإن دافيد عمار، رئيس هذه الطائفة، هو نفسه مدير شركة الأسهم "أونيون نور أفريكا" ويقدر رأس المالها بعشرات الملايين من الدراهم، وهي تشغل ما يزيد عن ١٥٠٠ عامل في قطاعات متعددة.

السوق الخارجية تنفتح بشكل واسع لمواد يتم تصنيعها بأبخس التكاليف، علاوة على إمكانية تسويقها بشروط أفضل، نظراً لانخفاض قيمة الدرهم.

هذا هو الثمن الباهظ الذي حملته وتحمله الدولة للاقتصاد وللطبقات الشعبية لكي تحصل على إعادة جدولة ديونها وعلى قروض جديدة لدعم "البرنامج الحكومي للتقويم المالي"، أى للمزيد من تطبيق الشروط المذكورة أعلاه. وهكذا يصبح المغرب سجين الحلقة المفرغة التي تحكمها الديون وارتفاع فوائد ما، فاللجوء إلى ديون جديدة، فالمزيد من التبعية للرأسمال الدولي.. والمزيد من الارياح السهلة للشركات الأجنبية. وبهذا يتضح أن تنشيط السياسة الأمريكية فيما يتعلق "بالمساعدات"، لا يحل أى مشكل من المشاكل الاقتصادية الملmosة في المغرب، بل انه سلاح فعال لربط النخبة الاقتصادية الحاكمة بدواوير ومبروك التقرير الأمريكية وتكريس حضور الولايات المتحدة ومراقبتها لتطور الوضع الاقتصادي في إطار مراقبة الوضع السياسي كل. وقد لخص أحد مسؤولي وكالة التنمية الدولية فلسفة "المساعدات" الأمريكية قائلاً: "إن برامجنا للمساعدة الاقتصادية ترمي إلى خدمة مدن السياسة الخارجية الأمريكية رقم واحد، ألا وهو تعزيز أمن وازدهار الولايات المتحدة"!

التعاون المغربي / الإسرائيلي

مقابل الدعم العسكري و"المساعدة" الاقتصادية الأمريكية، قامت وتقوم الطبقة الحاكمة في المغرب بفتح الجسور مع إسرائيل، ولعب دور الوسيط بينها وبين بعض الانظمة العربية، زيادة على العلاقات المباشرة، السياسية والاقتصادية والعسكرية، أو غير المباشرة عن طريق اليهود الصهاينة الموجودين في المغرب، أو عن طريق اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة. وإذا كان آخر حدث بارز في العلاقات المغربية – الإسرائيلية هو انعقاد اجتماع، خلال شهر مايو ١٩٨٣، بالرباط، بين شخصيات صهيونية تمثل الجنسيات الثلاث المذكورة، وما ترتب عنه من نتائج سرية أو معلنة منها تأسيس "جمعية الحوار اليهودي العربي" واحتمال تشكيل "لجنة صداقة مغربية إسرائيلية"، مع ما يعنيه كل ذلك من تطبيع عملى للعلاقة مع الدولة الصهيونية... فقد سبقته خطوات أخرى كثيرة، أبرزها:

العربية بالرباط، خصت احدى الصحف الحكومية افتتاحية تعبير عن "رغبة المغرب في انهاء سوء التفاهم العربي/ الامريكي" ، مضيفة أن "البلدان العربية قد قدمت تنازلاً كبيراً، حيث اعترفت ضمئياً بوجود اسرائيل"! ..

- المنطق الثاني هو محاولة سلخ المغرب عن انتمامه العربي ، فقد صرَّح أحد رجال الحكم المغربي لجريدة "الرأي العام" الكويتية، أنه "لا يربطنا بالشرق سوى القرآن والقبلة .. فنحن جذورنا في إفريقيا وأوراقنا في أوروبا" . كما سبق لرئيس الدولة أن أعلن أثناً حرب حزيران ٦٧ : "نحن هنا في المغرب لا نرقص على دقات الطبول في الشرق" . والجدير بالذكر أيضاً، أن الدستور الرسمي المغربي لا يشير في مقدمته إلى الانتماء العربي للمغرب ولا إلى دوره القومي ، ويركز فقط على أن "المملكة دولة إفريقية" وأنها جزء من المغرب "الكبير" (وليس المغرب العربي) .

- والمنطق الثالث هو فصل قضية فلسطين عن قضية القدس ، وابتكر قضيتين من القضية الواحدة والمركبة للشرق الأوسط، بدعيَّ أن " موقف العرب من قضية القدس ليس هو موقف المسلمين" – وكان العرب ليسوا من المسلمين! – وأن مشكلة السيادة لا تهم لجنة القدس، بل الذي يهمها فقط هو وصول "المسلمين إلى الأماكن المقدسة"! ..

- أما المنطق الرابع والاهم، فهو اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية واحداً من المخاطبين وليس المخاطب الوحيد . ومن هنا ندرك رغبة النظام المغربي في الغاء قرارات قمة الرباط التي اعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني . فهو يريد للمنظمة أن تكون لها قضية " خاصة" مع اسرائيل ، وبإمكانها حلها من دون أن تتعلق تسويتها بالقضايا العربية الأخرى . وبهذا نفهم دعوته للفلسطينيين أن يتحررُوا من ميثاق الرباط، ألا وهو عدم الحلول الانفرادية . فإذا كانت زيارة السادات للقدس المحتلة قد فتحت الباب أمام "الصلح" المصري/ الإسرائيلي المنفرد ، فإن موافق النظام المغربي تزيد دفع الفلسطينيين لانجاز الصلح الفلسطيني/ الإسرائيلي المنفرد ، فيتحقق بذلك التنفيذ الكامل لاتفاقيات كامب دافيد ، على حساب الاهداف المعلنة للنضال الفلسطيني .

* * *

- ارتباط النشاط الصهيوني في المغرب مع تكثيف الوجود الامريكي . فمن خلال الجيش الامريكي والتنظيمات الامريكية الاخرى الموجودة في المغرب ، وتحت غطاء المؤسسات التربوية ومؤسسات الاعانة الطبية ، شهدت الحركة الصهيونية نمواً سريعاً في المغرب ، اذ أن الكوادر العسكرية الامريكية تنشط في الدعاية لها منذ السنة الاولى لقيام القواعد العسكرية الامريكية فوق التراب الوطني . كما أن لاركان النظام المغربي علاقات وثيقة مع زعماء المؤتمر اليهودي الامريكي ومع اللوبي الصهيوني في الكونغرس .. الذين يزرون المغرب بدعوات رسمية من الحكومة ويلعبون دوراً محركاً في الدعم الامريكي المتعدد الاشكال لسلطات الرباط ، ومن الجهة المقابلة ، ارسال بعثات من اليهود المغاربة الى الولايات المتحدة تحت اشراف اللوبي المذكور .

منظفات الادوار السياسية المعادية للقضية الفلسطينية

لن نتطرق هنا الى تفاصيل الدور البارز الذي لعبه النظام المغربي بالتنسيق مع الامريكيين في التحضير لزيارة السادات الخيانية ونسج خيوط كامب دافيد ، فقد بات الجزء الاكبر منها معروفاً ومكتشفاً لدى الجميع .. كما أن هذا الدور ليس هو الوحيدة ضمن تحركات وموافق النظام المغربي ضد القضية الفلسطينية ، فرئيس الدولة المغربي يوْد من زمان طويل حل معتدلاً للنزاع العربي الإسرائيلي ، كما أنه دعم مبادراتنا من أجل السلام في الشرق الأوسط . وان الدعم السريع والعلني الذي قدمه لمحادثات السادات بالقدس ، قد ساهم في امتدادات هذه المبادرة ، كما جاً على لسان نيكولا فيليوبوسيس في اجتماع للكونغرس . فالملهم اذن هو تحديد منطلقات وثوابت التحرك المغربي الرسمي على الساحة العربية ككل .

- والمنطق الاول هو الاعتراف شبه العلني بالكيان الصهيوني ، بل والدعوة الى التمازج العربي الإسرائيلي التي عبر عنها رئيس الدولة المغربي بقوله : "تصوروا ولو لحظة واحدة ما يمكن أن تتحققه الثروة المالية والاقتصادية العربية الهائلة اذا ما توحدت مع العبرية الخالقة لاسرائيل منطقه بكمالها" . ويتصرف النظام المغربي على قاعدة "جر" الانظمة العربية الاخرى للتعبير مثله عن هذا الاعتراف ، فيمناسبة زيارة هنري كسينجر للمغرب سنة ١٩٧٤ ، غداة انعقاد القمة

— معهد دراسات المغرب العربي الذي اتفق الامريكيون مع الحكومة التونسية على إنشائه بتونس والذى انعقد في إطار بمراش، في نهاية شهر فبراير ١٩٨٥، الشطر الأول من ندوة حول "المغرب: ماضيا وحاضرا ومستقبلا". أما الشطر الثاني: فقد نظم بواسنطن، في بداية شهر مايو ١٩٨٥، وشاركت فيه بعثة مغربية تتكون في أغلبها من موظفين كبار.

وفضلا عن دور المخابرات الذى تلعبه هذه المؤسسات وغيرها، فإن خطورتها تكمن في عملها على نشر المفاهيم والتحاليل السياسية والاستراتيجية الأمريكية بهدف "محاربة الشيوعية بلا نباب" والتجهيز الديبلوماسي المسبق لنجاعة مضادة مكونة من التقنوقراطيين المغاربة. وقد سبق لكارل رووان، مدير الوكالة الأمريكية للإعلام أن صرخ قائلا: "إننا بنشرنا ثقافة الولايات المتحدة نساعد على تحقيق أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وليس لنا من مهمة غير هذه". وهذا ما يدعى عند الخبراء الأمريكيين بـ"البعد الرابع"، فالى جانب الانماط الثلاثة من النشاط الدولي التقليدي (الدبلوماسي والعسكري والاقتصادي)، تضيف الحكومة الاتحادية بعدا رابعا، هو بعد العلاقات الثقافية" (إيف أود: غزو العقول أو جهاز التصدير الثقافي الأمريكي، باريس ١٩٨٢). وهكذا تكون الثقافة قد احتلت مكانا رسميا لها في ترسانة الأسلحة الموضوعة تحت تصرف الادارة الأمريكية، للتأثير في مجالات نفوذها والتحكم بمسار تطورها.. هذا فضلا عن الغزو "الحضاري" الذي يجتاز المغرب مع الكوكاكولا والماليبورو والمسلسلات التلفزيونية (دالاس...) ورقصة السموف وتعلم اللغة الإنجليزية، والغزو الإعلامي السافر المتمثل خاصة في اعطاء اشارة الانطلاق لبناء محطة جديدة لـ"صوت أمريكا" فوق التراب المغربي والتي ستكون "أحدث وأقوى محطة اذاعية في العالم"، حسب مدير وكالة الاعلام الأمريكية، شارل فيك، وستشيد على مساحة ٤٥٠ هكتار وتتكلف ٢٠٠ مليون دولار، وسوف تبدأ البث عام ١٩٩٠.

على أن الأسلوب الأكثر فعالية الذي تمارسه الادارة الأمريكية في مراقبة الوضع الداخلية بالمغرب، هو تحصين وتمتين مواقعها داخل الجيش المغربي، بربط علاقات وطيدة مع بعض الضباط، وذلك عن طريق مكتب الاتصال المغربي الأمريكي المكون من مجموعة من الاطر العليا والتكنicians العسكريين الأمريكيين والمغاربة.

ان النظام المغربي يأمل من وراء انجاح موقفه هذه تدعيم مكانته لدى الادارة الأمريكية ولدى الاوساط المالية الدولية، ومن المؤكد أن أزمته الاقتصادية الخانقة وما يرافقها من تحول تدريجي في ميزان القوى على الصعيد الداخلي، ستدفعه الى تكريس نفس النهج الذى يسلكه اتجاه القضية العربية وتعزيزه. ولكن كيف تعامل الولايات المتحدة مع هذا الوضع الداخلي بالضبط، من أجل مراقبته من جهة، وتحضير نفسها للاحتمالات الممكنة من جهة ثانية؟

المراقبة السياسية

لقد أصبح المغرب من تلك المناطق التي تعتبرها ادارة واشنطن مناطق نفوذ خاصة ومرتبطة بـ"المصالح الحيوية للغرب". ومن ثمة، فإن الولايات المتحدة تولي أهمية بالغة لتبني الاوضاع الداخلية في المغرب ومراقبتها من الناحيتين السياسية والعسكرية، وذلك عبر شبكة معقدة من وسائل الاتصال واحتلال الواقع في الاجهزة العليا الحساسة للدولة. وأول مؤشر على هذا الاهتمام المتزايد، هو تعدد الدراسات والبحوث المختصة التي يقوم بها الجامعيون الأمريكيون وغيرهم في عين المكان لدراسة البنية الاجتماعية والسياسية وعقلية المغاربة. والجدير بالاشارة أن أصحاب هذه الدراسات يحظون بكل التسهيلات الادارية والعملية لاجراء بحوثهم، وإن كان المنهج الغالب عندهم هو النهج الانكلوسيوني في الدراسات الانثروبولوجية في منحه المعادى للمنهج الاشتراكي العلمي ونتائجـه. كما أن بعثة البنك الدولي تعد تقارير دورية مفصلة حول الوضعية الاقتصادية والمالية للدولة. ويتوفر الأمريكيون حاليا على عدة مؤسسات دراسية واستخبارية، مهمتها تتبع أوضاع المغرب بدقة والتنبؤ بتطوراتها المستقبلية ورفع التقارير بشأنها.. ومن بين هذه المؤسسات:

— مركز دراسات العلاقات المغاربية / الأمريكية الذى تم انشاؤه عام ١٩٦٧ ويوجد مقره بالمثلية السابقة للولايات المتحدة بطنجة الموجودة هناك منذ سنة ١٨٢٠ والتي قال عنها أحد السفرا، الأمريكيين بأنها أقدم ملكية للحكومة الأمريكية في الخارج.

- الأكاديمية الملكية ويشترك فيها هنرى كيسنجر.
- المؤسسة الأمريكية للتعاون الثقافي ويراها ريان بنفسه.

الحضور الامريكي داخل أجهزة الدولة بالمغرب، وما يمثله من تهديد ، حالياً ومستقبلياً، للسيادة الوطنية . وهذا ما يدعونا الى محاولة استشاف الدور الامريكي المستقبلي على ضوء احتمالات التطور الداخلي التي تشير اليها تناقضات الوضع المغربي الراهن .

احتمالات التطور

تتلخص خطة الادارة الامريكية، كطرف في الصراع الداخلي بالمغرب، في ضرورة دعم النظام السياسي في شكله الحالي، مع التحضير في نفس الوقت للبدائل العسكري والمدني في الظرف المناسب، علماً بأن التناقض الذي تحمله العلاقات الامريكية المغربية يمكن فيكون "المساعدات" و"الحلول" التي يقدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لا توفر في جميع الاحوال الا الى تنفيذ ظرف عن أزمة الدولة، لكنها على المدى المتوسط، تقود الى احتدام الصراع الاجتماعي، مع تدهور اوضاع الطبقات المتوسطة وقدانها لهيمتها السياسية على التنظيمات الجماهيرية .. وفي النهاية، تهدد أسس النظام الحالي نفسها.

وهناك من المراقبين من يرى أن تطبيق برنامج ص.ن.د والواسط المالية الامريكية لا يمكن أن يتحقق بدون احداث تغييرات سياسية فوقيه ولو مرحلية، وذلك في اتجاه اشراك أكبر عدد ممكن من القوى السياسية والنقايبة في عملية "إنقاذ وطني" مثلاً، يكون جوهرها هو تمرير نفس سياسة "التخفيف" التي يمليها ص.ن.د وقطع الطريق على التحركات الجماهيرية المناهضة لها . والارجح في هذه الحالة أن تشجع ادارة واشنطن مثل هذا "الحل" الذي يبدوأن له أنصاره داخل الاجهزه التقنيواديات للدولة، وحتى في صفوف "المعارضة" التي لا ترغب في تكرار الانتفاضات الشعبية والتي أبدت استعدادها بالامس القريب للمشاركة في الحكومة وفي تطبيق توجيهات ص.ن.د والمؤسسات الامبرialisية الاخرى، بدعوى "تحفيض الاعباء على الشعب" .. كما أن مثل هذا التوجه من شأنه أن يسرع بایجاد تسوية ما لمشكلة الصحراء، نظراً لضرورة تقليل المصادر العسكرية حتى لا تستمر في الضغط على البرنامج الاقتصادي .

على أن احتمال "الحل التقنيوادياتي" لا يلغى، ولو بعد حدوثه، امكانية

ويكشف تقرير حكومي أمريكي عن الدور المنوط بهذا المكتب عندما يقول : "ان سفيرنا بالرباط قد أبدى رأيه في تسيير برنامج المساعدة بشأن الامن الداخلي للبلاد وأنه قد أبرم علاقات جيدة مع السلطات العسكرية المغربية . وهذه العلاقات قد تكون ثمينة جداً .. لأنها تشکل المنفذ الرئيسي للولايات المتحدة داخل الجيش المغربي ". وفي هذا الاطار أيضاً، تعمد ادارة ريفان الى مضاعفة تمويل التدريبات العسكرية الramaticية الى جلب الضباط المغاربة من أجل التكوين في الجامعات والمدارس العسكرية الأمريكية .

كما أن المخابرات الامريكية قد مدّت خيوطها الى داخل المؤسسة العسكرية . وقد كشفت أخبار نشرتها احدى المجالات المختصة عن اسماء ٥ "مراكـ" لوكالة المخابرات المركزية يمارسون نشاطهم في المغرب، وهذا اهم رقم في المنطقة على الاطلاق . ولا شك أن ادارة واشنطن تولي أهمية خاصة لدور هذه المخابرات في ضمان عدم تعرض المصالح الامريكية للضياع والهلاك... استفادـة من تجربـة شـاه اـیرـان، ثم تجربـة النـميرـي في السـودـان، دون الحديث عن هـايـتي وـالـفـلـيـبيـن .

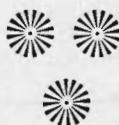
ومن ناحية أخرى، فهي تحرص على ربط وتمتين العلاقات مع بعض "الزعـماء" الاصـلاحـيين / المـغـامـرينـ الذين يـعتمـدونـ علىـ مـاضـيـهمـ "الـوطـنـيـ" للـتـغـطـيةـ علىـ اـرـتـبـاطـاتـهـمـ بـالـامـبـرـيـالـيـةـ، حيثـ لمـ يـترـددـ بـعـضـهـمـ فيـ الـاعـلـانـ أنهـ يـفـضـلـ الـبقاءـ فيـ الـمعـارـضـةـ حتـىـ يـجـنـبـ الـبـلـادـ مـخـاطـرـ قـيـامـ اـنـتـفـاضـاتـ شـعـبـيـةـ جـديـدةـ -ـ وهـيـ اـشـارـةـ واضـحةـ لـالـواسـطـ الدـولـيـ المـهـتمـ بـالـمـغـرـبـ -ـ إـلـىـ جـانـبـ الـلـقاـ معـ أـقـطـابـ الصـهـيـونـيـةـ مثلـ شـعـونـ بـيرـيزـ، وـالمـشـارـكـةـ فيـ الـمـوـئـمـ الصـهـيـونـيـ فيـ الـرـبـاطـ، وـالـذـهـابـ فيـ مـهـمـةـ رـسـمـيـةـ إـلـىـ مـصـرـ منـ أـجـلـ "ـاعـادـتـهـاـ إـلـىـ الصـفـ العـرـبـيـ"ـ، نـاهـيـكـ عنـ اعتـبارـهـمـ لـلـوـجـودـ الـأـمـرـيـكـيـ فيـ الـمـغـرـبـ أـمـرـاـ عـادـيـاـ "ـلـاـ يـجـبـ اـيـلـاوـهـ أـهـمـيـةـ أـكـثـرـ مـاـ يـسـتـحـقـ"ـ!ـ.ـ كلـ هـذاـ زـيـادـةـ عـلـىـ تـورـطـ هـوـلـاءـ "ـالـزـعـمـاءـ"ـ -ـ عـلـىـ اـخـتـلـافـ لـهـجـاتـهـمـ وـخـطـابـهـمـ السـيـاسـيـ -ـ فـيـ عـلـاقـاتـ مـعـ الـامـبـرـيـالـيـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ وـعـلـامـهـاـ الـمـحـلـيـينـ، كـمـ بـرـزـ ذـكـرـ مـنـ خـلـالـ عـدـةـ مـحـاـوـلـاتـ انـقلـابـيـةـ فـاشـلـةـ .ـ

وـاـذاـ أـضـفـنـاـ إـلـىـ أـسـالـيـبـ الـمـراـقبـةـ السـيـاسـيـةـ وـالـعـسـكـرـيـةـ المـذـكـورـةـ أـسـلـوبـ التـوجـيـهـ الـمـالـيـ وـالـاـقـتـصـادـيـ وـمـاـ يـتـيـحـهـ مـنـ نـفـوذـ دـاخـلـ الـبـيـرـوـقـراـطـيـةـ، لـادـرـكـنـاـ مـدـىـ

— وجلا، النشاط الصهيوني المنطلق من عقر دار بلد عربي وقف شعبه دوما إلى جانب القضايا القومية والاممية.

— وأخيرا جلا، الثقافة والفكر الامبرالي الامريكي وقيمه.

انه شعار لا يهم الشعب المغربي فحسب، بل كل القوى العربية والاممية الطامحة للتحرر والبناء، الاشتراكي والوحدة.
فلنكن جميعا في مستوى الرد ! .



"الحل" العسكري المتمثل في الانقلاب الفوقي للسلطة. وفي هذه الحالة، سيكون نزاع الصحرا، مرشحا للاستعمار وذلك في اطار الدعم الامريكي للنظام الجديد الذي سيطلب منه بالمقابل تطبيق أشد صرامة لشروط "الامن الاقتصادي والسياسي" التي تستوجبها رعاية المصالح المالية والعسكرية والسياسية الامريكية في البلاد. وستلجم واشنطن، في اطار هذا الاحتمال، الى استثمار نفوذها و مواقعها داخل الادارة والجيش المغاربيين، مع تقوية الحزام الاستراتيجي المتجسد في القواعد العسكرية الامريكية، سواء منها الموجودة في المغرب، أو تلك الموجودة في اسبانيا والتي لم يتردد بعض المراقبين، بمناسبة زيارة ريفان لمدريد، في شهر مايو من العام الماضي في الاشارة الى الدور الذي قد تلعبه في مراقبة أي نظام جديد بالمغرب

ان مختلف هذه الاحتمالات التي اوردناها باختصار، لا ينبغي أن تحجب عنا مصلحة الادارة الامريكية في البقاء على النظام الحالي الذي تربطها به ممارسة طويلة مشتركة، بل وتفاهم أيدولوجي راسخ، سبق أن عبر عنه الطرفان في أكثر من مناسبة، ونخص هنا بالذكر، رسالة رئيس الدولة المغربية للرئيس ريجان، بتاريخ ٢٩ اكتوبر ١٩٨١، على اثر موافقة الكونغرس الامريكي على صفقة طائرات الاواكس للعربية السعودية، والتي أعلن فيها اعجابه بـ"الديمقراطية الامريكية" وـ"بـالقيم الخلقية المثلث التي اختارتتها الولايات المتحدة" ، مضيقا بـأن وجود طائرات الاواكس في المملكة العربية السعودية، لا بد أنه سيعزز أكثر وسائل الدفاع عن القيم وعن العالم الحر الذي ننتهي اليه جميعا" ! .

* * *

من خلال استعراض أوجه وأبعاد النشاط الامريكي في المغرب، كما عرفناها في هذه الدراسة، يتبيّن أن مفهوم الامبرالية الامريكية، وان كان مضمونه الاساسي اقتصادي، فهو ذو مضمون استراتيجي وأيديولوجي أيضا. والحالة هذه، فان شعار الجلا، الذي يجدر بالقوى التقدمية الحقيقة في المغرب أن تحمله وتناضل من أجل تحقيقه، يجب أن يبرز للوجود بكافة أبعاده ومعانيه :

- فهو يعني جلا، القواعد العسكرية الجائمة فوق التراب الوطني .
- ويعني جلا، سياسة صندوق النقد الدولي وتباعاتها .